مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٠٧

الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٨/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1738979 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/970، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اليابان.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول بالمرة تحت أي ظرف من الظروف. وهناك اتفاق تام داخل مجلس الأمن على هذه النقطة، وهو اتفاق يتشاطره المجتمع الدولي بأسره. ونحن ندين معا بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، الأمر الذي أسفر عن مقتل العديد من المدنيين. ويتشاطر أعضاء مجلس الأمن كذلك الرأي المتمثل في أنه ينبغي لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة – وهي أداة هامة أنشأها المجلس في عام ٢٠١٥ – أن تواصل عملها.

ولكن لم يتسن بالأمس اعتماد مشروعي قرارين، اقترح كلاهما تمديد ولاية الآلية المشتركة لمدة ١٢ شهرا. وتقترح اليابان مشروع القرار (S/2017/970) للسماح بإجراء مزيد من المناقشات بين أعضاء المجلس للنظر في مستقبل الآلية المشتركة. ويحدونا الأمل في أن يساعدنا التقرير المقترح الذي سيقدمه الأمين العام عن المقترحات المتعلقة بهيكل ومنهجية الآلية المشتركة، والتي تجسد آراء أعضاء المجلس، على إيجاد أفضل السبل للمضي قدما.

إن الأسلحة الكيميائية ما زالت تُستخدم في سورية. وينبغي لعمل آلية التحقيق المشتركة أن يستمر إلى أن يتم تحديد جميع الجناة. والمجلس مسؤول في نهاية المطاف عن ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشتركة ذات أهمية حيوية في السعي إلى إنجاز تلك المهمة. وتأمل اليابان أن يتمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

جرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، فرنسا، كازاخستان، السنغال، السويد، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الممتنعون:

الصين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حظي مشروع القرار بـ ١٢ صوتا مؤيدا مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في عالم يمكن تخصيص وقت المجلس واهتمامه فيه

بصورة مثمرة لـ ١٠٠ أمر مختلف، يقوم الاتحاد الروسي بإضاعة وقتنا. فالصراعات مستعرة، وتحصل الدول الخارجة على القانون على أسلحة نووية، وتُنتهك الكرامة الإنسانية للملايين كل يوم. وتستخدم الأنظمة الوحشية الأسلحة الكيميائية ضد شعبها.

لقد عمل جميع أعضاء المجلس وموظفوه لعدة أشهر على حفظ وتعزيز آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. لقد عملنا ونحن ندرك أن أرواحا معرضة للخطر. وعملنا ونحن على علم أيضا بأن النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية معرض للخطر أيضا. واستنفدنا كل ذلك الوقت، مئات الساعات، من أجل لا شيء.

وكما كنا نشك منذ زمن طويل، فإن الاتحاد الروسي ليس لديه الآن أي نية لجعل هذه المرة مثمرة بالنسبة للمجلس وللمجتمع الدولي. ويظهر لنا حق النقض الروسي، الثاني في غضون ٢٤ ساعة، أن الاتحاد الروسي ليس لديه مصلحة في إيجاد أرضية مشتركة مع بقية أعضاء المجلس لإنقاذ لجنة التحقيق المشتركة. ولن يوافق الاتحاد الروسي على أي آلية قد تسلط الضوء على استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل حليفه، النظام السوري. وما الأمر إلا بسيط ومخز على هذا النحو.

ويشكل مشروع قرار اليابان (S/2017/970) الذي هو إجراء قصير الأجل لربح المزيد من الوقت لإيجاد سبيل للمضي قدما، إجراء اضطراريا مؤقتا. ولكنه كان آخر إجراء لدينا، وأفضل فرصة لكي نظل متحدين. إن اعتماد مشروع القرار كان سيثبت للعالم أن المجلس سيحاول دائما التغلب على خلافاته، لا سيما عندما يواجه أخطر تهديد للسلام والأمن.

وفي الأسابيع الأخيرة، أعلن جميع أعضاء المجلس عن اهتمامهم بإجراء تحقيقات موثوقة ونزيهة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وأكد جميع أعضاء المجلس ضرورة أن تستخدم لجنة التحقيق المشتركة، معايير عالية وتقدم أدلة موثوقة. وقد حاول مشروع القرار الياباني البناء على نقاط الاتفاق هذه. وكان الاتحاد الروسي أحد الأصوات التي تدعو إلى لجنة تحقيق مشتركة مستقلة ومحايدة. وفي مشروع القرار الذي عرضته اليابان بالأمس (S/2017/968)، دعت الأمين العام إلى التماس توصيات من أعضاء المجلس لتعزيز اللجنة. وكدليل على استعداد اليابانيين للتوافق، وانفتاحهم على معالجة شواغل الاتحاد الروسي، أدرجوا في مشروع قرارهم حكما متطابقا تقريبا مع الصياغة الروسية.

أدعو زملائي إلى دراسة مشروعي القرارين جنبا إلى جنب. فالصياغة الواردة في مشروع القرار الذي استخدم أصدقاؤنا الروس حق النقض ضده، هي تقريبا نفسها المستخدمة في النص الوارد في قرارهم، ولا يزالون يرون أنه من المناسب إضاعة وقتنا. والمتوخى من تصرفات الاتحاد الروسي، اليوم وفي الأسابيع الأخيرة، تأخير الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية، وتشتيتها وفي نهاية المطاف إفشالها. إن الاتحاد الروسي لم يدع قط أعضاء المجلس إلى تقديم إسهاماتهم في مشروع القرار الذي قدمه، وهو نص لم يحظ بالأمس سوى بأربعة أصوات مؤيدة. ورفض الاتحاد الروسي اقتراح أية تعديلات نصية على مشروع قرار الولايات المتحدة. حتى أننا أدرجنا عناصر من المشروع الروسي في مشروع قرارنا، على أمل أن ينخرط معنا. والواقع أن الاتحاد الروسي، منذ البداية، لم يتفاوض مع أي منا. ولم يقم الاتحاد الروسي سوى بالإملاءات والمطالبات. وليست هذه الطريقة التي يفترض أن يعمل مجلس الأمن بها. وهذه ليست الطريقة التي يمكن أن يعمل بها مجلس الأمن.

وأود أن أتقدم بشكر الولايات المتحدة الخالص لأعضاء المجلس الذين عملوا بجد، وأعطوا الاتحاد الروسي فرصة ثانية وثالثة ورابعة وخامسة، لحماية المدنيين الأبرياء من الهجمات الكيميائية. ويعود الفضل لهم ويشكل انتصارا لقضية عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، حصول مشروع القرار على تأييد واسع النطاق.

ولا يزال هناك تأييد دولي ساحق للتحقيق في الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية، وإخضاع مرتكبيها للمساءلة. وأقدم لأسر ضحايا الأسلحة الكيميائية في سورية، وللأطفال السوريين والنساء والرجال الذين قد يقعون ضحايا للهجمات في المستقبل، اعتذارنا الصادق. وينبغي أن يعلموا أن الولايات المتحدة، إلى جانب بقية أعضاء المجلس، لن تتخلى عن السعي إلى تحقيق العدالة لأحبائهم المفقودين وحماية أسرهم. وعليهم أن يعلموا أن الاتحاد الروسي يمكن أن يعرقل عمل المجلس، ولكنه لا يستطيع أن يعرقل الحقيقة. ومن خلال مجلس موحد، أو وحدنا وبدون قيود جراء عراقيل الاتحاد الروسي، سنستمر في الكفاح من أجل تحقيق العدالة والمساءلة في سوريا.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى لوفد اليابان على قيامه بتقديم مشروع قرار اليوم. كما أكدنا أمس (انظر S/PV.8105) فقد أثبتت التجربة على مدار عمر آلية التحقيق المشتركة وجود حاجة ملحة لتحسين أسلوب عملها، لا سيما من خلال قيامها بزيارات ميدانية للمواقع التي يتم التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية فيها؛ بما تشمله تلك الزيارات من أعمال تفقد ومعاينة وتسجيل وجمع لما قد يتوفر من أدلة وعينات في الوقت المناسب، وكذلك من خلال قيامها بدراسة جميع السيناريوهات المحتملة ارتباطا بحالات استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد عملت مصر على أن يتضمن أي قرار يصدر عن مجلس الأمن بتمديد ولاية الآلية، القواعد والأسس التي تضمن ذلك، بدون مبالغة في التفاصيل التي تعيق عملية التطبيق، أو تؤثر على استقلال عمل الآلية، وبما يسهم في توفير أساس صلب وسليم للنتائج التي تصدر عن الآلية.

واتساقا مع موقفنا، الذي أعربنا عنه خلال الفترة الماضية وأكدناه أمس خلال عرض أسباب امتناعنا عن التصويت على مشروعي القرارين اللذين تم طرحهما وفي إطار تصميمنا على الحيلولة دون تكرار استخدام السلاح الكيميائي ضد أشقائنا في سورية، وأهمية تحديد الضالعين في الجرائم السابقة فقد أيدنا منذ اللحظة الأولى المشروع الياباني اليوم الذي ويوفر الفرصة للحفاظ على الأداة الدولية المعنية بذلك، ويفتح الباب كذلك بصورة كاملة لإعادة هيكلة وتطوير أسلوب عمل تلك الآلية، دعما لمصداقيتها واستقلالية تحقيقاتها. ومن ثم فإننا نعرب عن أسفنا من عدم تمكن المجلس من اعتماد مشروع اليوم، وغياب الثقة المتبادلة بين أعضائه، إلا أننا نؤكد أننا لا نزال على استعداد للعمل مع شركائنا في مجلس الأمن، خلال الأسابيع القليلة المتبقية في عضويتنا للتفكير في أية بدائل تحقق نفس أغراض الآلية في سورية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن فرنسا تشعر بالجزع إزاء نتيجة التصويت بسبب حق النقض الذي مارسته روسيا – للمرة الثالثة بشأن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، والمرة الخامسة في الملف الكيميائي السوري هذا العام، والمرة الحادية عشرة بشأن سورية. فلنكن واضحين. نحن نحترم وسنحترم روسيا دوما، التي تربطنا بها روابط كثيرة، ولكن هذا العدد المتزايد لاستخدام حق النقض يثير تساؤلات. والسؤال المطروح اليوم خطير بشكل خاص لأنه محفوف بالعواقب المحتملة المتعلقة بمكافحة انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية. إن حق النقض الذي استخدم اليوم يشكل تهديدا خطيرا لأمننا المشترك.

فما الذي هو عرضة للخطر؟ إذا لم تجدد ولاية الآلية المشتركة قبل منتصف الليل، سوف تُحل. وهذا يعني أن شهورا من الجهود المشتركة ومن النوايا الحسنة لمكافحة انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ستختفي معها. إن هدف مشروع القرار الذي قدمته اليابان S/2017/970 – والذي أشيد بقوة بالتزامه – كان تجديدا تقنيا محضا للنظام لمدة شهر واحد. ولم يتطلب بيانا سياسيا للموقف، ناهيك عن الأيديولوجية.

كان النص محايدا وتقنيا ومن شأنه أن يتيح لنا الوقت اللازم للدراسة والمناقشة – باختصار، التوصل إلى اتفاق، وأن يبدي للعالم بأسره أن بإمكان المجلس الوفاء بمسؤولياته.

وما لم نتوخى العناية، قد تتمخض نتيجة التصويت اليوم جراء استخدام روسيا لحق النقض عن أثر ثلاثي الأبعاد. فأولا، وما لم تحدث أية مستجدات قبل منتصف الليل، سيعني ذلك تلقائيا نهاية الآلية المشتركة، التي أنشأها المجلس بمبادرة من روسيا والولايات المتحدة لمكافحة انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وثانيا، إن التصويت يهدد بتقويض الآليات الدولية لنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وسوف يفسر البعض ذلك على أنه يعطي تفويضا مطلقا لانتشار استخدام هذه الأسلحة في أماكن أخرى، بما أننا غير قادرين جماعيا على منع حدوث ذلك أو المعاقبة عليه في سورية. وعلاوة على ذلك، يهدد بتهيئة تربة خصبة للإرهاب الكيميائي، وهو ما سنخشاه. ثالثا، ونظرا لأن نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية بلغ درجة عالية من التطور، فإن إضعافه قد ينشئ سابقة خطيرة وربما قاضية بالنسبة لنظم عدم الانتشار الأخرى، التي قام المجتمع الدولي بصياغتها وإعدادها بصبر عاما بعد عام، ولبنة بعد لبنة، على مدى العقود الماضية، والتي تشكل العمود الفقري لأمننا الجماعي.

فإذا حدث كل هذا، سندفع ثمنا فادحا. لذلك يجب ألا تثبط هذه الاحتمالات الكارثية عزيمتنا. وإذا كنا نؤمن بما نفعله – وكان كل منا يعتقد أننا هنا لسبب ما ومهمة ما – فسيستحيل التخلي عن ذلك. ليس من حقنا أن نفعل ذلك. ولذا أود مشاطرة اقتناع فرنسا العميق بأن التصويت الكارثي اليوم لا يمكن أن يكون الكلمة الأخيرة. إن فرنسا لن تستسلم لهذا العجز الواضح ولا للمناورات السياسية التي لا ترقى إلى ما هو على المحك. وإزاء فداحة وخطورة ما هو عرضة للخطر، لا يحق لنا أن نستسلم بينما تتجه أبصار العالم بأسره نحونا. ليس من حقنا أن نشعر بالإحباط. ويمكن الاعتماد على بلدي من أجل مواصلة جهوده في جميع المحافل المناسبة بغية مكافحة الإفلات من العقاب في سورية وفي أماكن أخرى، والنهوض بتعزيز نظم عدم الانتشار التي يعتمد عليها أمن الجميع، في كل مكان وفي جميع الأوقات.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في الشهر الماضي، شعرت بخيبة الأمل لأن مجرد التمديد التقني لولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة عطلته روسيا. وبالأمس، شعرت بخيبة أمل شديدة، لأنه حتى بعد الجهود المكثفة للتوصل إلى اتفاق، واجهت محاولة معقولة أخرى لتجديد الولاية حق النقض من جانب روسيا. لقد حطم حق النقض هذا بشدة أملي في أن يتم تحديد هوية أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية في سورية ومساءلتهم.

ولكني الآن مذهول بصراحة لأن روسيا رفضت اقتراح اليابان المعقول تماما والذي يطلب إلى الأمين العام والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية النظر في هيكل ومنهجية الآلية المشتركة. إن حق النقض الثالث هذا المستخدم خلال شهر يكشف بوضوح – إن لم يكن هذا جليا بالفعل – تصميم روسيا على حماية حليفها السوري، بصرف النظر عن الضرر الذي تسببه للحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية، ونظم القواعد الدولية الأعم وسمعة روسيا الخاصة.

لقد أنشأ المجلس الآلية المشتركة بالإجماع بوصفها أنسب آلية للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ومنذ إنشائها أحرزت العديد من حالات النجاح. وقد أبدى موظفوها ذوو التجربة والخبرة حيادا تاما. واتسمت التحقيقات التي أجرتها بأنها فنية، وشاملة ودقيقة. وقد خلصت إلى أن النظام السوري مسؤول عن الاستخدام السافر والمتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبه بطريقة متهورة وفتاكة بشكل

متزايد. كما خلصت أيضا إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مسؤول عن استخدام أسلحة كيميائية في سورية. إن فشل تجديد الآلية المشتركة هو فشل في الكشف عن الحقيقة وراء سلوك جميع الجهات الفاعلة التي استخدمت الأسلحة الكيميائية في سورية.

وكما قلت بالأمس (انظر S/PV.8105) إن الذين يلتزمون من بيننا بالحفاظ على النظام الدولي لن يكفوا عن بذل الجهود الرامية إلى وقف استخدام الأسلحة الكيميائية، وتحديد هوية أولئك الذين يستخدمون هذه الأسلحة الدنيئة، ومحاسبتهم. وسوف نواصل المسيرة ليس فقط من أجل تحقيق العدالة لمن عانوا جراء استخدام هذه الأسلحة البغيضة، ولكن أيضا لردع من قد يفكرون في القيام بذلك في المستقبل.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا في كلمتي. مع ما أشعر به من حزن، لست بحاجة إلى تكرار ما قلته في القاعة بالأمس (انظر S/PV.8105) عن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وأهمية الإبقاء عليها. ونحن نقدر الجهود التي بذلتموها، سيدي الرئيس، والشركاء الآخرون في محاولة منكم لبذل قصارى ما تستطيعون من أجل تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. ونشعر بعميق الأسف لأن هذا لم يكن ممكنا مرة أخرى. ونعتقد أننا جميعا، كأعضاء في المجلس، نتحمل مسؤولية بذل قصارى الجهود الممكنة لكفالة المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وعدم زيادة انتشار تلك الأسلحة.

ولذلك نطلب عقد مشاورات غير رسمية بعد هذه الجلسة مباشرة للتأكد من أننا مقتنعون تماما بأننا قد استنفدنا كل السبل وكل الجهود قبل انقضاء ولاية آلية التحقيق المشتركة في وقت لاحق من هذه الليلة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لا أستطيع أن أجد الكلمات التي تعرب عن شعوري بالإحباط إزاء نتيجة التصويت. لم تكن لدينا أية أوهام حيالها، إنما كان هناك بعض الأمل حتى اللحظة الأخيرة. بيد أنه تبدد بسرعة كبيرة. ولقد صوتت أوكرانيا لصالح مشروع القرار S/2017/970، إدراكا تاما منها لأهميته الحاسمة، ليس بالنسبة إلى وجود آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة فحسب، ولكن بالنسبة إلى نظام عدم الانتشار برمته في نهاية المطاف.

أود أن أذكّر بأن أوكرانيا كانت من بين الدول التي أيدت التمديد التقني لولاية الآلية لمدة سنة واحدة، باعتبار ذلك الخيار الأفضل. وكنا نحاول جاهدين تجنب تكرار ما حصل العام الماضي، عندما واجهت أنشطة الآلية ضغوطا شديدة نتيجة مفاوضات عام ٢٠١٦ المتعلقة بولايتها. وفي هذا العام، يشهد العالم حالة أكثر مأساوية. إن العرقلة من جانب أحد أعضاء مجلس الأمن حرمت الآلية المشتركة من أية فرصة لمواصلة عملها الهام. ولقد أظهرت جلسة أمس وجلسة اليوم بوضوح أن الاتحاد الروسي لن يسمح أبدا بإجراء تحقيق مستقل في الجرائم البشعة التي ترتكب في سوريا، بصرف النظر عن الوثيقة المقترحة.

فعلى الرغم من المحاولات العديدة والجهود المخلصة التي يبذلها معظم أعضاء المجلس لضمان وجود الآلية المشتركة، فإن روسيا هي البلد الوحيد الذي يفضل أن يبذل قصارى جهده لحماية كل من نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من المساءلة. وهو يفعل ذلك عن قصد وبطريقة دنيئة للغاية. وبالنظر إلى حقيقة أن معظم الحوادث التي ربما استُخدمت فيها الأسلحة الكيميائية لم يتم التحقيق فيها بعد، فإننا لا نستبعد احتمال أن يكون الجانب الروسي راغبا أيضا في منع الآلية المشتركة من كشف الحقيقة المتعلقة بتلك الحالات. وهذه الجهود اليائسة للقضاء على الآلية المشتركة مهما كلّف الأمر تثير في الواقع مسألة خطيرة بشأن هوية الأشخاص الذين ربما يرعون مباشرة ارتكاب تلك الجرائم.

ولا يزال الوفد الروسي يذكر أنه شرع في إنشاء الآلية المشتركة إلى جانب الولايات المتحدة. وينبغي له الآن أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن القضاء عليها من جانب واحد. ونؤمن إيمانا قويا بأنه على الرغم من الحالة الراهنة، يجب ألا نألو جهدا لتفادي زيادة مخاطر استخدام الأسلحة الكيميائية، آخذين في الاعتبار الضحايا الأبرياء الذين سبق أن دفعوا أغلى الأثمان. ومنع ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل أمر حيوي وضروري.

وفي الختام، إن الوفد الروسي لا يرى أي مشكلة في عرقلة ولاية الآلية المشتركة. دعونا لا نخدع أنفسنا. حالما تنتهي ولاية الآلية المشتركة هذه الليلة، لن يكون هناك شيء لتمديده. وثمة وفود عديدة التزمت في بياناتها بمواصلة العمل بشأن آلية التحقيق المشتركة. وينبغي أن ندرك أنه، اعتبارا من يوم غد، سيتعين علينا أن نبدأ بذل الجهود من الصفر.

السيد بيرموديث ألفاريث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن أوروغواي صوتت مؤيدة مشروع القرار S/2017/970 الذي عرضته اليابان للأسباب التالية.

أولا، أنشئت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحد بموجب القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥). وهذه الآلية هي آليتنا.

ثانيا، لو سُمح للآلية المشتركة بأن تواصل عملها على أساس منتظم بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، فمن شأنها أن تحدد المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة المحظورة التي تشكل جرائم فظيعة ضد المدنيين الأبرياء. وآلية التحقيق المشتركة حاسمة الأهمية لمكافحة الإفلات من العقاب.

ثالثا، بالإستناد إلى نقطتي الثانية، يمكن لعمل آلية التحقيق المشتركة أن يكون رادعا أمام استخدام تلك الأسلحة في صراعات أخرى.

رابعا، في صراع طويل الأمد ومعقد مثل الصراع القائم في سوريا، حيث نعمد كل أسبوع في مجلس الأمن إلى تقييم أبعاده السياسية والإنسانية إلى جانب ملف الأسلحة الكيميائية، من الأفضل أن تكون هناك آلية مخصصة مثل الآلية المشتركة للتصدي له.

خامسا، مثلما قلنا يوم أمس (انظر S/PV.8105)، من المفارقات أن مجلس الأمن الذي أنشأ آلية التحقيق المشتركة في المقام الأول يقرر التوقيع على الأمر بإعدامها.

وفي الختام، ندعو مرة أخرى إلى إنهاء الاستقطاب والمأزق القائمين حاليا في مجلس الأمن، وتكريس الوقت اللازم لإنقاذ الآلية. وتحقيقا لهذه الغاية، نكرر الطلب الذي تقدم به ممثل السويد.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): كما قلنا يوم أمس (انظر S/PV.8105)، تعلق كازاخستان أهمية كبرى على استمرار عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. والسبل الممكنة لتحسين هيكل الآلية وولايتها هي موضوع يستحق المزيد من المناقشات والمفاوضات. وفي هذا الصدد، إن مشروع القرار التقني المقترح يتضمن حكما خاصا يتعلق باحتمال توقف عمل الآلية لفترة قصيرة، الأمر الذي يحظى بموافقة وفدي. لهذا السبب أيدنا مشروع القرار S/2017/970.

ومن المؤسف أننا لم نتمكن من إنقاذ آلية التحقيق المشتركة. إن وفدي يدعو الأطراف المعنية إلى مواصلة الحوار بغية إيجاد أرضية مشتركة. وإذا كانت هناك حاجة إلى وساطة للمساعدة على جمع الطرفين معا والتوفيق بين مواقفهما المتباينة، فإن كازاخستان على أهبة الاستعداد لاتخاذ هذه المبادرة. وعامل الوقت بالغ الأهمية، ونحن نرى أننا جميعا بحاجة كبيرة إلى إيجاد سبيل يرضي الطرفين ويفضي إلى رؤية موحدة تجاه مستقبل الآلية المشتركة.

السيد يورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): وأنا أيضا سأختصر جدا في الكلام. أولا

وقبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أشكر اليابان على عرض مشروع القرار S/2017/970، الذي يتوخى توفير حل لهذه العملية الصعبة. خلال المشاورات التي جرت صباح هذا اليوم، أعربنا مرة أخرى عن إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية، ودعونا إلى ضرورة إجراء تحقيق مستقل ونزيه لتحديد المسؤولين عن تلك الجرائم الفظيعة. وبالمثل، فقد أعربنا عن قلقنا إزاء انعدام الاتصال بين أعضاء مجلس الأمن، مما أدى بنا إلى مواجهة الحالة نفسها التي واجهناها يوم أمس (انظر S/PV.8105).

ونود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا للمشروع المقترح. فنحن نؤيد الكثير من المبادئ التي يتضمنها، ولكننا نأسف لأنه بدون انخراط جميع الجهات الفاعلة ومساهماتها، من المتوقع أن نواصل تكرار السيناريو نفسه. وفي هذا السياق، نعتقد أننا لا نزال نواجه المهمة المتمثلة في كفالة التحقيق على النحو الواجب في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا أو في أي مكان آخر. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يواصل العمل بشأن هذه المسألة حتى نتوصل إلى توافق كامل في الآراء، بغية تفادي تكرار الحالة التي نجد أنفسنا فيها اليوم، ووجدنا أنفسنا فيها يوم أمس.

لذلك، ينضم وفد بلدي إلى ممثل السويد في الاقتراح بأن نجتمع في نهاية هذه الجلسة لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تمر الحالة في سوريا بمرحلة حرجة. وتواجه العملية السياسية فرصا هامة. وأي إجراء يُتخذ بشأن المسألة السورية يجب أن يركز على النهوض بالعملية السياسية عموما، ويسعى إلى تحقيق الاستقرار والأمن لأمد طويل في ذلك البلد. لقد كررنا تعليل موقفنا من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وما زالت هناك خلافات كبيرة بين أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. ولا بد للأطراف من التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، والتوصل إلى حل مناسب يكون مقبولا من الجميع عن طريق إجراء مشاورات متأنية.

وبالنظر إلى الاختلافات الرئيسية بين أعضاء المجلس، فإن فرض التصويت لا يساهم في حل مسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا، أو يؤدي إلى صون وحدة المجلس وسلطته، كما أنه لا يساعد على النهوض بالعملية السياسية في سوريا. إن الصين اضطرت إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار S/2017/970. ونحن نعرب مرة أخرى عن الأسف للانقسام الحاصل في المجلس اليوم.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الوفد الروسي شارك بحسن نية في جميع المشاورات المتعددة الأطراف والثنائية، الرامية إلى التقريب بين مواقف أعضاء مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، من أجل التحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وأي محاولة لتوصيف الأمور بطريقة مختلفة لن تكون سوى تضليل متعمد.

وننوه بالمبادرة التي قدمها زملاؤنا اليابانيون بقصد المساعدة على إيجاد مخرج للحالة. ولكن لا يمكننا تأييد اقتراحهم بتمديد فني قصير لولاية آلية التحقيق المشتركة. لقد أبلغنا أعضاء المجلس بذلك القرار وشرحنا أسبابنا. بيد أن مشروع القرار (S/2017/970) طرح للتصويت. وهذه الخطوة لا علاقة لها بالقلق حيال مصير الآلية، إذ يعلم الجميع أنها ستختتم أعمالها اليوم. وبالنسبة لنا، لا يمكن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة ما لم نعالج أوجه القصور الأساسية في أعمالها. ويمكن استبعاد أي احتمال آخر بما أن قيادة الآلية – التي يلطخها الخزي لما أجرته من تحقيقات وهمية لحلقة استخدام غاز السارين في خان شيخون – قد أقرت الاتهامات غير المدعومة بأدلة مثبتة التي وجهت ضد سورية.

ولا أدري حقا إن كان من لا يزالون يدينون روسيا بشدة اليوم قد قرأوا بالفعل التقرير أو تعليقاتنا عليه. لقد كلف مشروع

القرار الذي قدمته اليابان الأمين العام بالمهمة المستحيلة المتمثلة في تقديم مقترحات تعكس آراء أعضاء مجلس الأمن. وكما أكدت مناقشتنا الساخنة، فإنها متناقضة تناقضا تاما في الكثير من الجوانب.

ولا يمكننا النظر في موضوع تمديد ولاية الآلية بمعزل عن السياق العام. إن جلسة مجلس الأمن التي عقدت أمس والتي كانت محمومة سياسيا على نحو لا يتعلق بتاتا بالأسلحة الكيميائية في سورية، قد خلفت غصة مريرة للغاية. إذ نشعر بمزيد من القلق إزاء ما يجري في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. قدم وفد الولايات المتحدة مشروع قرار (S/2017/962) يمهد السبيل أساسا لإعطاء سورية إنذار نهائي. ما الذي يحاولون تحقيقه؟ أهو تدمير للنتائج التي أسفرت عنها الجهود الجماعية غير المسبوقة لتحقيق نزع السلاح الكيميائي في سورية التي أطلقتها روسيا والولايات المتحدة؟ هل فكروا في عواقب الخطوات التي اتخذت في نيويورك ولاهاي للتوصل إلى تسوية سياسية في سورية؟ ما يحدث الآن في مجلس الأمن في نيويورك وما خلصوا إليه في لاهاي ما هو إلا حلقات في سلسلة واحدة.

لقد جرى الإعراب عن آراء مفادها أن إخفاق مجلس الأمن في التوصل إلى قرار بشأن تمديد ولاية الآلية قد ينعكس سلبا على سلطات المجلس وكرامته. نقترح النظر إلى ذلك من الاتجاه الآخر. هل سنضيف حقا إلى سلطات مجلس الأمن إن قررنا تمديد ولاية هيئة ما فتئت تقر تلقائيا على مدى العامين الماضيين باتهامات غير مدعومة بأدلة مثبتة موجهة ضد سورية، وكأن شيئا لم يحدث؟ هل سيجعل ذلك المجلس شريكا في عملية تزوير كبيرة؟ هل بدا الأمر جيدا حينما تصرفت وفود عديدة في الجلسة المعقودة في نيسان/أبريل عقب الضربة الجوية الأمريكية لمطار الشعيرات العسكري (انظر S/PV.7922) وكأن شيئا لم يحدث أو أيدت بشكل علني عمل عدواني ضد دولة ذات سيادة؟

ليس هناك أي أساس مطلقا لافتراض أن إنهاء عمل آلية التحقيق المشتركة يشير إلى ظهور نوع من التحديات الجديدة لنظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي تنظر روسيا إلى تنفيذه بأكبر قدر ممكن من الشعور بالمسؤولية. وهذا دائما دورنا التاريخي ونعتز به. إن نظام عدم الانتشار يتوقف على الصكوك الدولية التي لا علاقة لها بآلية التحقيق المشتركة. ولكن ما يحتاج إلى الاهتمام حقا هو تزايد خطر الإرهاب الكيميائي في الشرق الأوسط.

إن ما يجري هنا اليوم هو لعبة سخيفة. يوجه اللوم إلى روسيا على إنهاء عمل الآلية. ويبدو أن الأشخاص الذين يدعون ذلك يعانون من ضعف الذاكرة. هل نسوا أنهم أمس هم الذين أنهوا أعمالها بالتصويت ضد مشروع القرار المقدم من روسيا والصين وبوليفيا (S/2017/968)؟ بالأمس عندما أجري التصويت (انظر S/PV.8105) على مشروع القرار الروسي – الصيني القرار الذي قدمته بوليفيا، كان أمام المجلس فرصة طيبة لمنح الآلية فرصة جديدة من خلال تحسينها وتعزيزها. ولكن عرقلت الجهود – وعمليا صوت ضد ذلك ثلاثة من الأعضاء الدائمين للمجلس باستخدام حق النقض. فلا تحاولوا تحميل روسيا المسؤولية الآن. لقد كان خيارا متعمدا من الذين لا تمت أولويتهم بكفالة إجراء تحقيق موضوعي في الجرائم باستخدام الأسلحة الكيميائية في المنطقة بصلة بل تتعلق بمواصلة ممارسة الضغوط على سورية وافتعال مواجهات مع روسيا.

وليس ثمة حاجة لافتعال الأزمات من انتهاء أعمال الآلية. فلا يوجد ما يمنع أعضاء المجلس من مواصلة مناقشة مسألة تحسين هذه الأداة بهدف احتمال استئناف أعمالها في المستقبل. إلا أنه من الضروري التوصل إلى فهم مشترك لأهمية القضاء على أوجه القصور النظامية في الآلية التي قضت عليها. إن مشروع القرار الذي قدمناه لا يزال مطروحا. إن كان من يشعرون بالقلق إزاء تمديد أنشطة الآلية يريدونه حقا، يمكنهم المشاركة في العمل

الجاد بشأن نص مشروع القرار والتوقف عن العمل من أجل الدعاية السياسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

أيدت إيطاليا مشروع القرار الذي قدمته اليابان (S/2017/970)؛ ونود أن نشكر الوفد الياباني على جهوده. لقد سبق أن أكدنا في مناسبات عديدة، بما في ذلك في هذه القاعة بالأمس، الأهمية التي نوليها للهيكل العالمي لعدم الانتشار وكفالة المساءلة عن الانتهاكات لقواعده. ونرى أن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أداة حاسمة الأهمية في ذلك الصدد، ولسنا على استعداد لمجرد قبول بأن وجودها قد انتهى. إننا نشعر بخيبة الأمل مرة أخرى من نتيجة التصويت. أمامنا حتى منتصف الليل. إن كانت هناك أدنى فرصة لتجديد ولاية الآلية بحلول ذلك الوقت، سنعمل بصورة بناءة لاستغلال تلك الفرصة الأخيرة. وإلا سنواصل السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لنا جميعا وبالنسبة لقدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته. وتؤيد إيطاليا أيضا اقتراح السويد في ذلك الصدد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية، بناء على طلب من السويد، لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.